

قرار رقم (١٨٩) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ٢٠١١/٢/٢

باعتقاد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
للعاملين بالمحكمة الدستورية العليا

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولاحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في
مصر ولاحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية
غير المصرفية .

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في
اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة .

وعلى قرار الهيئة المصرية للمراقبة على التأمين رقم (٥٠٣) لسنة ١٩٩٩
بتسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بالمحكمة الدستورية العليا برقم (٦٨١) .
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٠/٦/١
بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي .

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة
وتعديل أنظمتها الأساسية وتصنيفاتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠
بجلساتها المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٢ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق
المشار إليه .

وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة المؤرخة

٢٠١١/٣/٢٠ .



قـرر

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنصي المادة (٢١) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق) والمادة

(٥٥) من الباب العاشر (أحكام عامة) النصين التاليين :-

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (٢١) :

الحد الأقصى للمصروفات الإدارية ١% من الاشتراكات السنوية ومساهمة جهة العمل .

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٥٥) :

يرجع فى شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة فى هذا النظام إلى التقرير الاكتوارى وملاحقه (إن وجدت) وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالي للصندوق .

ثانياً : إضافة بند جديد (د) للمادة (١٥) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق) نصه كالتالى :

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (١٥) :

تتكون موارد الصندوق المالية مما يأتي :

د- المنح والمساهمات التي يقرر مجلس إدارة الصندوق إضافتها للاحتياطيات .

مادة (٢) : يسري هذا القرار اعتباراً من ٢٠١٠/١/١ .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

د . عادل منير
نائب رئيس الهيئة
٤٦٠٧٦



QF-762-02

بيان معتمد

بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
للعاملين بالمحكمة الدستورية العليا
وفقاً لقراري الهيئة رقمي (١٨٨ / ١٨٩) لسنة ٢٠١١

النص المعدل	النص الحالي
<u>الباب الأول : (بيانات عامة)</u> <u>مادة (٣) :</u> في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ :- (و) أجر الاشتراك : هو الأجر الأساسي الشهري وفقاً لجداول الأجور المرفقة بلاحة التوظيف للعاملين بالجهة في ٢٠٠٩/١٢/٣١ متضمناً كافة العلاوات الخاصة التي تم إقرارها خلال السنوات (١٩٨٧ - ٢٠٠٤) وتم ضمها للأجر الأساسي حتى ذلك التاريخ ومضافاً إليه العلاوات الدورية وعلاوات الترقية والتشجيعية المعمول بها بما لا يزيد عن ٣% سنوياً بالإضافة إلى العلاوات الخاصة التي تم إقرارها خلال السنوات (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) كل في حينه ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أيّاً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة ائتمانية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة . <u>الباب الثالث : (المزايا)</u> <u>مادة (٨) :</u> تصرف المزايا التأمينية في الحالات التالية :- - في حالة انتهاء الخدمة بسبب :- - بلوغ العضو سن الستين .	<u>الباب الأول : (بيانات عامة)</u> <u>مادة (٣) :</u> (و) أجر الاشتراك : هو الأجر الأساسي الشهري وفقاً لجداول الأجور المرفقة بلاحة التوظيف للعاملين بالجهة في ٢٠٠٧/١٢/٣١ متضمناً كافة العلاوات الخاصة التي تم إقرارها خلال السنوات (١٩٨٧ - ٢٠٠٢) وتم ضمها للأجر الأساسي حتى ذلك التاريخ ومضافاً إليه العلاوات الدورية وعلاوات الترقية والتشجيعية المعمول بها بمعدل لا يزيد عن ٣% سنوياً بالإضافة إلى العلاوات الخاصة التي تم إقرارها خلال السنوات (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦) كل في حينه ولا يعتد بأية إضافات أخرى أيّاً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة ائتمانية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة . <u>الباب الثالث : (المزايا)</u> <u>مادة (٨) :</u> تصرف المزايا التأمينية التالية :- أ- في حالة انتهاء الخدمة بسبب :- - بلوغ العضو سن الستين



٤٦٠٧٦

- الوفاة .

- العجز الكلى المستديم .

يؤدي الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (في حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) المزايا التأمينية التالية :-

(١) أجر ثلاثة أشهر ونصف الشهر من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/و) من الباب الأول وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة بالجهة .

(٢) أجر ثلاثة عشر شهراً من أجر الاشتراك السوارى بالمادة (٣/و) من الباب الأول وذلك للأعضاء المؤسسين فقط .

مع مراعاة أن الحد الأدنى للميزة التأمينية المنصرفة في حالى انتهاء الخدمة بالوفاة أو العجز الكلى المستديم قبل بلوغ سن الستين ثلاثون شهراً من ذات الأجر وبحد أدنى ثلاثون ألف جنيه .

الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (١٥) :

تتكون موارد الصندوق المالية مما يأتى :

د -

لا يوجد .

مادة (٢١) :

الحد الأقصى للمصروفات الإدارية ١٥% من الاشتراكات السنوية .

- الوفاة .

- العجز الكلى المستديم .

يؤدي الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (في حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) المزايا التأمينية التالية :-

(١) خمسة أشهر ونصف الشهر من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/و) وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة بالجهة حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ بالإضافة إلى ذلك ثلاثة أشهر ونصف الشهر عن كل سنة اشتراك لاحقة لـ ٢٠١٠/١/١ .

(٢) ثلاثة عشر شهراً من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/و) وذلك للأعضاء المؤسسين فقط .

مع مراعاة أن الحد الأدنى للميزة التأمينية المنصرفة في حالى انتهاء الخدمة بالوفاة أو العجز الكلى المستديم ثلاثون شهراً من ذات الأجر وبحد أدنى خمسون ألف جنيه لمن أمضى مدة خدمة بالجهة تزيد عن عشر سنوات وخمسة وعشرون ألف جنيه لمن أمضى مدة خدمة أقل من ذلك .

الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (١٥) :

تتكون موارد الصندوق المالية مما يأتى :

د - المنح والمساهمات التى يقرر مجلس إدارة الصندوق إضافتها للاحتياطات .

مادة (٢١) :

الحد الأقصى للمصروفات الإدارية ١% من الاشتراكات السنوية ومساهمة جهة العمل .



الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٥٥) :

يرجع فى شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوى للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة فى هذا النظام الى التقرير الاكتوارى بفحص المركز المالى للصندوق .

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٥٥) :

يرجع فى شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوى للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة فى هذا النظام إلى التقرير الاكتوارى وملاحقه (إن وجدت) وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالى للصندوق .
* تسري هذه التعديلات اعتباراً من ٢٠١٠/١/١ .



٤٦٠٧٦

مذكرة

التاريخ : ٢٠١١/٣/٢٠ رقم القيد : (٦٨١)

إلى : السيد الأستاذ الدكتور نائب رئيس الهيئة
من : الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة
الموضوع : تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص للعاملين
بالمحكمة الدستورية العليا

تقدم الصندوق المشار إليه بتاريخ ٢٠١٠/٦/٦ بطلب لادخال بعض التعديلات على
لائحة نظامه الأساسي وتم توزيع مستندات التعديل على الإدارات المختصة .

حيث تنص المادة (٧) من قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤
لسنة ١٩٧٥ بأنه يجب إخطار الهيئة بكل تعديل في البيانات المشار إليها في المادة (٤)
وفي نظام الصندوق ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة العامة
للمراقبة المالية وينشر في الوقائع المصرية أية تعديلات في الاشتراكات أو الأغراض أو
المزايا .

كما تنص المادة (٧) من اللائحة التنفيذية وتعديلاتها للقانون المذكور بأنه يجوز
بموافقة الهيئة تعديل بيانات التسجيل بناء على طلب يقدم على نموذج (٢) صناديق وفي
هذه الحالة يكون نشر بيانات التعديل على نفقة الصندوق .

وتشمل التعديلات ما يلي وعلى النحو الموضح بنموذج (٢) صناديق المرفق :

- تعديل المادة (٣/و) من الباب الأول (بيانات عامة) ،
- تعديل المادة (٨/أ) من الباب الثالث (المزايا) ،
- تعديل المادة (٢١) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق) وإضافة بند جديد (د)
للمادة (١٥) بذات الباب ،
- تعديل المادة (٥٥) من الباب العاشر (أحكام عامة)

* تسري هذه التعديلات اعتباراً من ٢٠١٠/١/١ .

د ب

وبالبحث واستطلاع رأي الإدارات المعنية بالهيئة والتي أبدت بعض الملاحظات حيث تم عرضها على لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٢ والتي أوصت بالموافقة على التعديل المقدم من الصندوق بعد استيفاء عدة ملاحظات وقد تم استيفائها مع الصندوق .

المطلوب : رجاء التفضل في حالة الموافقة التكرم باعتماد القرارين المرفقين .

المدير العام
٢/٢٠
(نبيلة رشاد)

أنا

٢٠١١

السيد الاستاذ الدكتور مساعد رئيس الهيئة :
روجت التعديلات ، ولا مانع من الموافقة عليها واعتمادها .

المستشار القانوني

٣٠
٢٠١١

٢٠١١

تقدم باعتماد القرارين المرفقين
٢/٢٠
٢٠١١